المحور الخامس

الباب الأول التخلف

أولا/ التسمية ومفهوم التخلف:

ثانيا/ تعريف التخلف:

ثالثا/مظاهر التخلف:

رابعا/ عوامل التخلف :

الباب الثاني: التنمية

أولا/ مفهوم التنمية

ثانيا/ الهوة الثقافية والمنظور السوسيولوجي للتنمية:

ثالثا/ نظريات التنمية:

التخلف والتنمية

مستهل:

يعتبر موضوع التخلف وكيفية الخروج منه من المواضيع الحديثة نسبيا في مجال العلوم الاجتماعية، ليس لكون التخلف ظاهرة جديدة على البشرية وانما للحداثة النسبية لذات العلوم وتسارع وتيرة التباين بين المجتمعات البشرية الذي فرضته الثورة الصناعية، بحيث أضحى التخلف واقعا وظاهرة إنسانية خاصة مع بداية موجات الاستقلال وبروز مجتمعات (جديدة) لم تكن معروفة على مستوى الساحة الدولية كما ساعدت الأوضاع التي آلت إليها المجتمعات الأوروبية نتيجة الحرب العالمية الثانية إلى ضرورة الإسراع في القضاء على الخراب الذي خلفته الحرب وإعادة البناء ليس على المستوى العمراني فحسب بل شمل جميع جوانب الحياة الاجتماعية بهدف إعادة بعث هذه المجتمعات من جديد وذلك وفق خطط وبرامج تنموية، اقتصادية وسياسية.

وفي خضم هذه الأوضاع التي تزامنت مع صعود وتوسيع المعسكر الشرقي وانتشار الفكر الماركسي، عكفت الدوائر العلمية والمعرفية على ضرورة الاهتمام الأكاديمي بالموضوع الذي أصبح يشكل الاهتمام الأكبر.

ومع مطلع الخمسينيات أصبح مفهوم التخلف والتنمية من المفاهيم الأكثر تداولا في الملتقيات العلمية والمعرفية وشكل مادة دسمة في الدراسات السوسيولوجية، الاقتصادية والسياسية.

الباب الأول التخلف

أولا/ التسمية ومفهوم التخلف:

سبق وأن أشرنا أن التخلف شكل من أشكال التغير الاجتماعي وهو حالة تتسم بتردي الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية كما تم التأكيد على أن التخلف لا يعني الجمود والسكون التام بقدر ما يعني البطء في الحركة وبوتيرة تطور تكاد تكون درجة النمو فيها منعدمة. وبالقياس فإن التقدم

باعتباره حالة من الرقي والإزدهار والرخاء الاجتماعي يتميز بوتيرة عالية من النمو والتطور التكنولوجي.

و من منطلق تباين المجتمعات واختلالها من حيث إمكاناتها الطبيعية والاقتصادية وبقدراتها الثقافية وتجاربها التاريخية فإن ظاهرتي التخلف والتقدم ظواهر نسبية وأن المجتمعات البشرية ليست على نفس المستوى على سلم التطور الاجتماعي إلا أنه وبالمقارنة يمكن الجزم بأن ثمة هوة عميقة بين المجتمعات البشرية بحيث تقع المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة على طرفي هذه الفجوة.

و تتحدد مجموعة المجتمعات المتخلفة جغرافيا في بلدان وشعوب بلدان آسيا، أفريقيا وأمريكا اللاتينية وهي بلدان كانت والى وقت قريب مستعمرة أو شبه مستعمرة ونالت استقلالها حديثا.

و عادة ما يشار للمجتمعات المتخلفة بتسميات عديدة ومختلفة، مثل دول الجنوب كونها تتمركز في جنوب الكرة الأرضية في مقابل دول الشمال المتقدمة الدول التابعة الأمم البروليتارية وهي تسميات تحمل في طياتها خلفية إيديولوجية غير أن التسمية الأكثر تداولا لدى علماء الاجتماع باختلاف مشاربهم الإيديولوجية هي مفهوم العالم الثالث أو الدول النامية كونهما يتسمان بنوع من الحياد على الأقل من الناحية الظاهرية بحيث يعبر كل منهما على الإقرار بوجود مجموعة معينة من البلدان متميزة من حيث درجة تطورها (التكنولوجي خاصة) وبالتالي بهمومها ومشكلاتها اليومية هذه البلدان التي لا تنتمي لا إلى العالم الأول (الرأسمالي) ولا إلى العالم الثاني (الاشتراكي) .

يعود الفضل في صياغة مفهوم العالم الثالث إلى عالم الاجتماع الفرنسية الفريد صوفي" الذي نسخ المفهوم على غرار الطبقة الثالثة في فرنسا قبل الثورة الفرنسية والتي لم تكن تنتمي لا لطبقة النبلاء ولا الرجال الكنيسة .

و تتويجا لشعار عدم الإنحياز والذي تجسد في مجموعة من المؤتمرات بدءا من مؤتمر بندونغ 1955 يليه مؤتمر بلغراد 1961 ثم القاهرة 1964 ثم لوزاكا 1970 ومؤتمر الجزائر 1974 بحيث أصبح يعبر مفهوم العالم الثالث على مجموعة متميزة من الشعوب إلى جانب الفصيلتين الأخريتين الرأسمالية والاشتراكية وبذلك يكون هذا العالم الجديد قد خرج عن حياديته .

و كان لهذه التطورات المتسارعة خاصة في أبعادها الإيديولوجية، السياسية والاقتصادية تأثيرها المباشر على قيام دراسات واسعة حول واقع ومستقبل العالم الثالث والتي يمكن تصنيفها إلى ثلاث منظورات مختلفة وتتمثل في:

1/المنظور الاقتصادي:

ركز أصحاب هذا المنظور على مسالة التخلف باعتبارها جوهر العالم الثالث وموقع الدول المتخلفة مقارنة بالعالمين المتقدمين الرأسمالي والاشتراكي ويحدد "ايف لاكوست" في كتابه "العالم الثالث وجغرافية التخلف " مجتمعات ودول العالم الثالث بالإستناد لمفهومي التخلف والتقدم باعتبارهما أساسا للانقسام العالمي وذلك على النحو التالي:

أقطار متخلفة	أقطار رأسمالية
	أقطار اشتراكية
أقطار متقدمة	أقطار رأسمالية
	أقطار اشتراكية

أقطار متقدمة رأسمالية	
أقطار متقدمة اشتراكية	
أقطار متخلفة	أقطار رأسمالية
	أقطار اشتراكية

2/ المنظور الإيديولوجي:

ينطلق الصحاب هذا المنظور من فكرة انقسام العالم الراهن إلى منطقتين إيديولوجيتين رأسمالية واشتراكية وأن العالم الثالث والاعتبارات تاريخية وسياسية يعتبر بالقوة جزءا من العالم الاشتراكي، أما من الناحية الاقتصادية فإنه مرتبط فعليا بالعالم الرأسمالي.

وفي ذات السياق وفي إجابته على سؤال حول البلدان التي تتضمنها كلمة العالم الثالث وذلك في مؤلفه "مكانة العالم الثالث في الاقتصاد العالمي" يرى "بيير جاليه" أن العالم ينقسم انقساما أساسيا إلى مجموعتين كبيرتين مجوعة البلاد ذات النظام الرأسمالي ومجموعة البلاد ذات النظام الاشتراكي إلا أن من الشائع المألوف أن المجموعة الأولى تضم بآن واحد البلاد المتقدمة المسيطرة والبلاد المتخلفة المحكومة وأن تمة هوة تفصل بين هذه وتلك) ويتابع (إن مجموعة البلاد المتخلفة المنتمية للنظام الرأسمالي هي التي يشير اليها تحت تعبير " العالم الثالث" هذا التعبير الذي استعمله الإنسان العادي وأصبح منتشرا في كل مكان).

3/ منظور العالم الثالث:

و يرى أصحاب هذا المنظور أن العالم الثالث يمثل كتلة متميزة ليس على المدى القريب فحسب بل كذلك على المدى الطويل وذلك انطلاقا من واقعه المميز بظروف خاصة والتي من شأنها أن تخلق طريقا نحو مستقبل خاص في أبعاده الإيديولوجية الفلسفية والقيمية بما في ذلك نزع اشتراكيته بحيث يشكل صورة لعالم جديد .

ثانيا/ تعريف التخلف:

ينطوي مفهوم التخلف على انقسام وتباين كبير في الآراء في علم الاجتماع من الناحية النظرية والتطبيقية ففي الوقت الذي يعتمده ويستخدمه علماء الاجتماع الرأسمالي في تحليلهم ومعالجتهم لظاهرة التخلف (الدول المتخلفة) يرفضه علماء الاجتماع الاشتراكي

وعلى هذا الأساس تبلور منظوران مختلفان في تفسير التخلف والخارطة الاجتماعية للعالم الراهن يتمثل هذان المنظوران في :

1/ المنظور المسافي :

و يرى أصحاب هذا المنظور للتخلف ومن خلاله للدول المتخلفة على أنها تشكل ظاهرة مرضية وأن الدول المتقدمة صناعيا تعتبر الظاهرة الصحية وبالتالي فإن هذه الأخيرة تمثل في نظرهم النموذج المثالي الذي يجب على الدول المتخلفة الوصول إليه مع تركيزهم على بعض المؤشرات ذات البعد الاقتصادي كالفقر، الدخل الفردي، المستوى التكنولوجي ، سوء استغلال المواد والإمكانات المادية ... إلخ

2/ المنظور البنيوي:

على عكس المنظور الأول يرى البنيويون أن التخلف الدول المتخلفة) يعكس في حقيقة الأمر مرضا عاما ألم بكل البشرية وليس جزءا من المجتمع البشري فقط وإن أقر أصحاب هذا المنظور بالبعد المسافي في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية فإن ذلك لا يعني بالضرورة في البعدين الغيديولوجي والسياسي إلا أنهم يرفضون فكرة إنفصال الدول المتخلفة والدول المتقدمة بل يؤكدون على وجود روابط علائقية وسببية بينهما، وبالتالي فهم يرون بأنه لا يمكن الأخد بالمؤشرات الاقتصادية الكمية فحسب وإنما كذلك بالمؤشرات الكيفية بمعنى أنه يجب النظر للتخلف في بعده الاجتماعي العام لتجاوز الظاهرة وتحقيق التنمية .

ووفق هذين المنظورين صيغت العديد من التعريفات الإصطلاحية المتباينة لمفهوم التخلف أو الدول المتخلفة، ومن أهم التعريفات ما يلي :

– " التخلف عبارة عن تأخر، بقاء أوضاع اجتماعية – اقتصادية قديمة جدا وإستمرارها حتى العصر الحالي وهي نفس الأوضاع التي مرت بها الأقطار المتقدمة حاليا ". ويتخد أصحاب هذا التعريف التطور التاريخي في الدول الصناعية الكبرى أساسا مبدئيا للتخلف .

– " يعني التخلف تعايش نظامين اقتصاديين واجتماعيين مختلفين تماما وهو تعريف بنيوي أساسه الطابع العلائقي للتخلف" .

– " يعني التخلف تأخر القوى المنتجة الناجم عن علاقات الإنتاج المتأخرة ". ويرتبط هذا التعريف بظهور الرأسمالية والإنتشار الرأسمالي.

– ويرى البعض أن التخلف يعني عدم استخدام موارد الثروات الطبيعية حسب أكثر الطرق اقتصادية في التكنولوجيا المعاصرة " بينما يرى البعض أن التخلف " عدم القدرة على إنتاج ما هو ضروري للناس".

– ويعرف " لاكوست" التخلف بأنه " وضع يتميز بإنفصام دائم (أو جنوح نحو الإنفصام بين نماء ديموغرافي قوي نسبيا، وبين تزايد ضعيف نسبيا في الموارد التي يتصرف بها السكان حقيقة " ويربط لاكوست" ظهور التخلف بإكتشاف ظاهرة البؤس والجوع والإنفجار السكاني.

أما "سمير أمين " والبروفسور " شارل بتلهايم " فقد رفض تعبير التخلف ليحل محله مفهوم تشكيلات الرأسمالية الطرفية بالنسبة للأول وحدد خصائصها البنيوية التي يظهر التخلف من خلالها في: تفاوت الإنتاجية في القطاعات المختلفة، تضغضغ البنيان الاقتصادي والسيطرة الخارجية، واستخدم الثاني مفهوم التبعية محل التخلف وحدد الخصائص البنيوية للتخلف في التبعية السياسية والاقتصادية ، الاستغلال التجاري والمالي (الداخلي والخارجي) والتجميد وتباطؤ نمو القوى المنتجة.

و بناءا على ما سبق فإن استخدام مصطلح البلدان النامية يصبح الأقرب إلى الموضوعية والأبعد عن أي إلتباس على اعتبار أن القاسم المشترك بين مجموعة البلدان النامية هو السعي لتحقيق التنمية وتطوير البنيات التحتية والفوقية للمجتمع .

ثالثا/مظاهر التخلف:

بغض النظر على المفاهيم المعتمدة وما يتميز به كل واحد من نقائض وخلفيات غير علمية تهدف التحقيق أغراض إيديولوجية وسياسية ومن وراء هما الهيمنة والمحافظة على المكاسب الاقتصادية، فإن البلدان النامية تعاني عمليا من التخلف وإن اختلفت في درجاته ومستوياته بين المطلق والنسبي إلا أنها تعيش واقعا مأساويا بحيث تشترك جملة من المشاهد التي يمكن ملاحظتها والوقوف على حجم المعاناة الواقعية والتي يمكن اعتبارها مظاهر مميزة للتخلف ويمكن تشخيصها وتصنيفها على النحو التالي:

1-المستوى الاقتصادي: يتميز الوضع الاقتصادي للدول النامية بخصائص يمكن تحديدها في :

أ- **صنف القطاعات الاقتصادية:** تتسم القطاعات الاقتصادية الثلاث (القطاع الصناعي، القطاع الزراعي وقطاع الخدمات) بضعف أدائها وبالتالي عدم القدرة على المنافسة الخارجية والادخار وتدوير رؤوس الأموال والاستثمار فحسب بل على إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع .

- **النشاط الصناعي:** ما يمكن ملاحظته في هذا المجال يتأرجح بين الغياب الكلي وشبه الكلي للنشاط الصناعي بمعنى غياب تام للقاعدة الصناعية وما وجد لا يتعدى إنتاج بعض الأدوات البسيطة وكذا بعض الحرف اليدوية واستخراج بعض المواد الأولية وتصديرها نحو الدول الصناعية على شكل خامات وعادة ما تكون عائداتها زهيدة مقارنة بثمنها بعد تصنيعها وعرضها للاستهلاك .

- **النشاط الخدماتي:** تفتقر الدول المتخلفة من منطلق وضعها الاقتصادي والاجتماعي لأدنى الخدمات

الاجتماعية في ضوء :

– غياب الهياكل القاعدية وشبكة الطرق ووسائل النقل وما وجد فإنه عادة ما يكون في وضعية مهترئة.

– إنعدام المرافق التي من شأنها تطوير القطاع السياحي كقيمة مضافة للمساهمة في رفع الدخل القومي. – تدني الخدمات في مجال الإتصال وغياب تام للتكنولوجيا والمعلوماتية مما يساعد على الإنغلاق حول الذات وتحد من الإنفتاح على العالم .

– **النشاط الزراعي:** تتميز الدول المتخلفة بهيمنة شبه كلية للنشاط الزراعي على باقي القطاعات الاقتصادية، في هذه النقطة بالذات يؤكد رودولفو ستافنهاجن " في كتابة " الطبقات الاجتماعية في المجتمعات الزراعية" أنه من بين جميع المقاييس التي استعملها الإختصاصيون للبث فيما إذا كان بلد ما ينبغي اعتباره متخلفا أو غير متخلف، إتفق الجميع على اعتبار مقياس هيمنة القطاع الزراعي على سائر القطاعات كعامل أساسي ورئيسي).

و يشكل القطاع الصناعي ملاذا للأغلبية الساحقة من الأيدي العاملة في ضوء تمركز مجمل السكان تقريبا في الريف إلا أن أقل ما يوصف به القطاع الزراعي في الدول المتخلفة هو أنه متخلف ولا يعدو أن يكون اقتصادا معيشيا ، ويعني ذلك أنه:

– نشاط تقليدي يدوي وعلى نطاق ضيق .

– يفتقر للمكننة والتكنولوجيا الزراعية من أسمدة وطرق الري الحديثة ...الخ

–نشاط موسمي عادة يكون رهن الظروف الطبيعية والمناخية.

–غياب هياكل الحفض والتخزين عند الوفرة.

–إنخفاض المردودية الإنتاجية للهكتار الواحد.

– عجز النشاط الزراعي على إشباع الحاجات الاجتماعية .

– عدم قدرة القطاع على إحداث التراكم المادي لغياب هذه الخصائص وغيرها، إن القطاع الزراعي

المهيمن عادة ما يرضخ لسيطرة العلاقات التقليدية التمردية الطائفية والقبلية في وضع إستبدادي وغير إنساني على الإطلاق .

ب – انخفاض مستوى الدخل القومي: إنه في ضوء المعطيات الاقتصادية فان الدخل القومي للمجتمعات النامية لا يمكن أن يكون إلا تحصيل حاصل لأوضاع القطاعات الاقتصادية المتردية وبإستثناء بعض الدول المصدرة للبترول وبعض الخامات الأخرى فان مصدر الدخل للسواد الأعظم من الدول المتخلفة هو القطاع الزراعي التقليدي القابع تحت وطأة العلاقات الإقطاعية وما قبل الرأسمالية وهي مؤشرات كافية للحكم على ضعف حجم التراكم المادي والادخار ومن تم عدم القدرة على إحداث الاستثمار وتطوير القطاع الاقتصادي والذي ينجر عنه إستمرارية وإعادة إنتاج نفس الأوضاع والتي توصف بالعتاقة في ظل هيمنة الرأسمالية والإمبريالية العالمية على مجريات الحياة الاقتصادية والسياسية للمجتمعات المتخلفة ، وللمرء أن يتصور حجم المعاناة اللاإنسانية لواقع المجتمعات النامية وما يتميز به من فقر ، جوع وسوء التغذية، والتي يجب النظر اليها كنتائج للأوضاع السالفة الذكر وليس باعتبارها مؤشرات للتخلف.

2– المستوى الاجتماعي: من غير المنطقي تصور وضعا اجتماعيا في أحسن حال في ظل الظروف

الاقتصادية السالفة الذكر وعلى اعتبار أن المجتمعات النامية هي مجتمعات زراعية فإن طبيعة الحياة

الاجتماعية والنظام السائد فيها يرتبط ارتباطا وثيقا بالقيم الريفية وعلاقة الإنسان بالأرض، وعلى أية حال تتميز المجتمعات المتخلفة بالمعطيات الاجتماعية الأساسية التالية:

الوضع البنيوي: تتميز المجتمعات المتخلفة بنيويا بـ:

– البنى الاجتماعية التقليدية:تتميز البنية الاجتماعية بسيطرة العلاقات التقليدية الإقطاعية وما قبل الرأسمالية المتوارثة عبر الأجيال وارتباط المؤسسات الاجتماعية بالنظم الزمانية والمكانية فإنها تصبح وسيلة من وسائل المحافظة والتكرار واعادة انتاج نفس النظام .

– انعدام الطبقات الاجتماعية: على خلاف المجتمعات المتقدمة فإن واقع المجتمعات المتخلفة يتميز من الناحية البنيوية بإنعدام الطبقات الاجتماعية وذلك في ظل هيمنة العلاقات التقليدية .

–هامشية الصراع: في ضوء الوضع الاجتماعي والطبقي للمجتمعات المتخلفة فإن عملية الصراع الاجتماعي عادة ما يرتبط بأمور هامشية ذات طبيعة دينية ، طائفية ، عرقية، قبلية وقد تتعدى ذلك لأمور تافهة وبالتالي فإن هذا النوع من الصراعات لا يؤسس لقيام حركية اجتماعية /اقتصادية بقدر ما يكون إحياءا للنعرات والفتن داخل هذه المجتمعات.

الوضع الديموغرافي: تعرف الدول النامية وضعا ديموغرافيا صعبا يتسم بارتفاع كبير في معدلات النمو السكاني يتراوح بين 2.5 % و3.5 % والذي من شأنه أن يزيد أوضاع هذه المجتمعات أكثر سوءا خاصة وأنها تعاني من إحتياج كبير في ميدان القطاعات الاجتماعية تزيد الرغبات الجماعية أكثر عجزا عن مستوى الإشباع في التربية والتعليم، العمل، الصحة...إلخ.

وفي ضوء هذه المعطيات تتبلور بعض الصور والمشاهد التي توصف بأنها متخلفة والتي تتمظهر في المجالات الاجتماعية والصحية والتربوية واهمها :

- الفقر والبؤس الاجتماعي والتسول .
- الفوارق الجهوية والاجتماعية .
- إرتفاع نسبة البطالة وعمالة الأطفال .
- الهامشية الحضرية والأنشطة غير الربحية.
- الجهل وإرتفاع نسبة الأمية .
- تدني وضعف المناهج التربوية .
- غياب المرافق وضعف الخدمات الصحية .
- إنتشار الأمراض والأوبئة.
- الجريمة والآفات الاجتماعية على اختلافها

و هي مظاهر اجتماعية بارزة ز تضاف اليها العديد من الصور التي لا يمكن إحصاؤها.

3- المستوى الثقافي السياسي :

في ضوء المعطيات البنائية تتميز ثقافة المجتمعات المتخلفة بطابعها التقليدي المستمد من تاريخها ونظمها القيمية المحافظة ووظيفتها الاجتماعية كأداة لتمجيد الماضي وإعادة انتاجه من خلال المؤسسات التنشيئية، الدينية، الأسرية، النظم التربوية والمناهج التعليمية (المدارس الكلاسيكية ووسائل الضبط الاجتماعي التقليدية من عرف، عادات وتقاليد موروثة والتي تعتبر عوائق وعقبات أمام التحرر من الجمود الفكري والركود الاجتماعي وسدا أمام الإنفتاح من الإنغلاق والتقوقع حول الذات .

أما فيما تعلق بالجانب السياسي فإنه لا يمكن النظر للوضع السياسي وبنى السلطة في المجتمعات النامية بمعزل عن الوضع الاقتصادي وطبيعة البنية الاجتماعية السائدة – التي تتصف بسيطرة العلاقات الإقطاعية وما قبل الرأسمالية، تأكل الطبقة الوسطى وغياب الصراع الطبقي– من جهة وخضوع الطبقة الحاكمة لهيمنة الإمبريالية العالمية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

وعلى اعتبار أن جل المجتمعات المتخلفة كانت والى وقت قريب فريسة للاستعمار، فإن هذه الفئة السلطوية الإقطاعية أو ما قبل الرأسمالية بالحماية ومراعاة مصالحها على حساب المصالح الوطنية و

هي مفارقة عجيبة لإنتشار الرأسمالية باعتبارها حالة معلومة لسيرورة الصراع الطبقي الاجتماعي أي

عكس ما حدث عند ظهور الرأسمالية في أوروبا (الرجوع للموضوع).

رابعا/ عوامل التخلف :

حتى وإن اختلف عن التطور والتقدم والنمو فإن التخلف شكل من أشكال التغير الاجتماعي، وقد سبقت الإشارة للصعوبة التي تعتري تحديد عوامل التغير الاجتماعي) وذلك من منطلق تلازم الظواهر الاجتماعية وذات الأمر ينطبق كذلك على موضوع التخلف وعلى الرغم من النسبية الظاهرة وتباين المجتمعات البشرية من حيث مسارها التاريخي وحجم التراكمات المادية والثقافية والإمكانات والقدرات المتاحة لكل مجتمع على حدى فإن واقع المجتمعات المتخلفة يتشابه ويتماثل في العديد من الخصائص والمظاهر (سبق الإشارة إليها في مظاهر التخلف) لدرجة يمكن اعتبارها عواملا للتخلف في ضوء التداخل الكبير في ما بينها بحيث يصبح من الصعوبة بمكان الفصل بين السبب والنتيجة، الأمر الذي يشكل عقبة في تحديد عوامل التخلف.

وعلى أية حال ولتغادي هذا الإشكال النظري والتطبيقي ، يمكن تصنيف التخلف على النحو التالي:

1- عوامل بعيدة المدى:

وترتبط هذه العوامل بطبيعة المجتمع ذاته وتارخه عبر العصور القديمة من خلال علاقة الإنسان بالطبيعة من جهة وعلاقة الإنسان بالإنسان وبداية تكوين التشكيلات الاجتماعية الأولى للحياة الاجتماعية من جهة أخرى بمعنى التأثيرات المتبادلة وما ينتج عنها من تجارب وتراكمات تاريخية في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية (المادية)، الاجتماعية والفكرية .وهنا يمكن الرجوع لعنوان عوامل التغير الاجتماعي وتوظيفها) .

ووفق هذا العامل التاريخي يمكن تفسير الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية الأنفة الذكر في ضوء العلاقة الجدلية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج من جهة وبينهما، وبين البناء الفوقي

للمجتمعات المتخلفة من جهة أخرى .

ولعل من بين المحاولات العلمية إن لم نقل أهمها التي حاولت فهم وتفسير وتحديد عوامل التخلف في الإطار المجتمعي الذاتي) للمجتمعات المتخلفة التحليل الماركسي وذلك من خلال ملاحظته حول الهند والجزائر كذلك) - (المزيد من المعلومات انظر أو انقر نمط الإنتاج الأسيوي)- البيئية وتأخر ظهور

الملكية في المجتمعات ذات البيئية الخاصة والتي تتشكل اليوم وإلى حد تغيير جغرافية التخلف. والملكية هي المفارقة الفاصلة بين المجتمعات البشرية بحيث أحدثت ملكية وسائل الإنتاج تناقضا أفرز مجتمعا طبقيا تولد عنه صراع بين الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج المستغلة وطبقة غير المالكين المستغلة نتج عنه تطور في أسلوب الإنتاج الأوروبي وبالمقابل فإن غياب الملكية أدى إلى وجود القاعدة المادية غير الطبقية بحيث حل التراتب الاجتماعي محل التناقض والصراع وعلى هذا الأساس فإن وتيرة التطور كانت سريعة (الوثبة / القفزة) في المجتمعات الأوروبية بينما كانت المجتمعات الأخرى المتخلفة على التدرج البطيء ولم تستطع الشرائح والفئات الاجتماعية فيها شق طريق مسارها.

2- عوامل قريبة المدى:

بعد الإشارة للعوامل بعيدة المدى المتأصلة بطبيعة المجتمع من حيث بنيته ونظامه الاجتماعي وما نتج عن ذلك من جمود وركود للبنى الأساسية ، الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، و التي تميزت بطابعها المحافظ وتكرار وإعادة إنتاج ما هو مألوف.

و قد تكون هذه الطبيعة مشتركة بين جميع المجتمعات البشرية على الأقل في مراحل نشأتها وتكونها حتى وإن اختلفت في مداها ووتيرة حركة تطورها عبر التاريخ، مما يدفعنا للتسائل عن العوامل الكامنة وراء إستمرارية بني ونظم المجتمعات المتخلفة على حالها دون غيرها من المجتمعات الأخرى .

و في هذا الإطار تجدر الإشارة إلا أن بداية تشكل هذا الإنفصام وبروز التباين على مستوى بنيات ونظم المجتمعات البشرية وإرتسام معالم الفجوة وتوسعها مع مرور الزمن، إلى أن أضحت على ما هي عليه الآن بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة. وفي هذا الإطار يرى "سمير أمين" أن البلدان المتخلفة تشكل جزءا من المنظومة العالمية وأن لها تاريخا هو تاريخ إنظمامها لهذه المنظومة وهو الذي شحذ بنيتها الخاصة التي لم يعد لها شأن يذكر بتاريخ عصور سابقة لإنخراطها في العالم الحديث.

وتعزى هذه المرحلة التاريخية للإكتشافات الجغرافية الكبرى جراء التطور الحاصل على مستوى وسائل النقل البحري وإكتشاف طرق بحرية لم تكن معروفة من ذي قبل وإنعكاسات ذلك على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المتطورة حاليا ، و هي المرحلة التي عرفت فيها أوروبا بداية بروز النويات المبكرة للصناعة، التراكم الإقطاعي وهيمنة الماركانتيلية على الأسواق التجارية والتجارة الدولية بالإضافة للثورة الفكرية التي أحدثتها الراديكالية الأوروبية على المستوى الفكري والسياسي وهي العوامل التي أسست لقيام الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي.

و في هذا السياق فإنه من الوجهة التاريخية والمنطقية ثمة علاقة بين الثورة الصناعية وقيام النظام الرأسمالي من جهة وبينهما، وبين أوضاع الدول المتخلفة من جهة اخرى، بحيث ظهرت الحاجة إلى المواد الأولية الخام لإدارة المصانع وانتاج مختلف السلع، وفي نفس الوقت ضرورة البحث عن أسواق خارج أوروبا لتسويق هذه المنتجات والتطلع لجني أرباح كبيرة من وراء ذلك وهي متطلبات لا يمكن تحقيقها إلا من خلال السيطرة والتوسع الاستعماري. وعلى عكس ما يروج له بعض الساسة ووسائل الإعلام الغربية في محاولة منهم تمجيد دور الاستعمار وتضليل الرأي العام من خلال اعتبار الاستعمار عاملا أساسيا في تطور المجتمعات المتخلفة حيث مارست البرجوازية الصناعية أثرا مزدوجا على المجتمعات المتخلفة، الاستعمار وتعزيز قبضتها كيفما كان ذلك بطريقة مباشرة وغير مباشرة من جهة والعمل على إبقاء مستعمراتها على ما هي عليه وتعميق الفجوة بينهما من جهة أخرى.

و من هذه الناحية فإنه بالإضافة لأثر السياسات الاستعمارية المتبعة والممارسات اللاإنسانية على صعيد جميع مظاهر الحياتية التي إقترفتها في حق المستعمرات وما إنجر عنها من: تجهيل، سلب،

تفقير، تهجير، تعديب، قتل وتنكيل ...إلخ. فإنه يمكن حصر أهم التأثيرات الاستعمارية على إحداث وإستمرارية تخلف المجتمعات النامية في:

إن الإنتشار الرأسمالي والذي يعني في هذا المقام إمتداد أسلوب الإنتاج الرأسمالي من داخل التشكيلة الاجتماعية التي نشأ وتطور فيها (القطب) إلى خارج الحدود الجغرافية والنطاق الاجتماعي المتميز بظروف اجتماعية مغايرة (المدار) وعلى غير ما كان منتظرا أوجد هذا الإنتشار :

– تحالفا بين البرجوازية والبنى الاجتماعية المحلية الإقطاعية أو ما قبل رأسمالية وهذا على عكس ما حدث أثناء قيام النظام الرأسمالي .

– ظاهرة استغلال جديدة وهي متمثلة في الاستغلال الأممي وهي على عكس الاستغلال الرأسمالي في القطب والذي يقوم على أساس الاستغلال الطبقي.

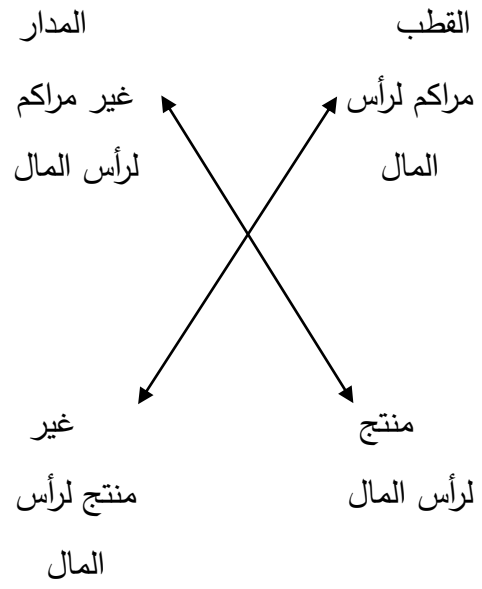

شكل يوضح الاستغلال الأممي

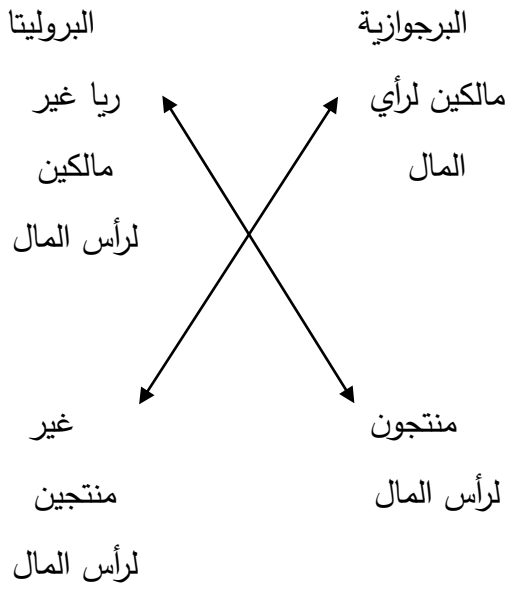

شكل يوضح الاستغلال الطبقي

– نظاما غير رأسمالي: حيث استثمرت البرجوازية الرأسمالية في المدار في قطاعات ومناطق محددة وأبقت قطاعات ومناطق أخرى ضمن الإطار الإقطاعي أو ما قبل الرأسمالي وقد نتج عن ذلك تواجد وتعايش أسلوبين إنتاجيين، أسلوب إنتاج استعماري وأسلوب إنتاج ماقبل رأس مالي الأمر الذي أدى إلى تفكك داخلي في المدار وتمفصل أسلوب الإنتاج الاستعماري في المدار بالأسلوب الرأسمالي في القطب.

أنظر الشكل (3) والمقارنة بين الأسلوبين الإنتاجيين.

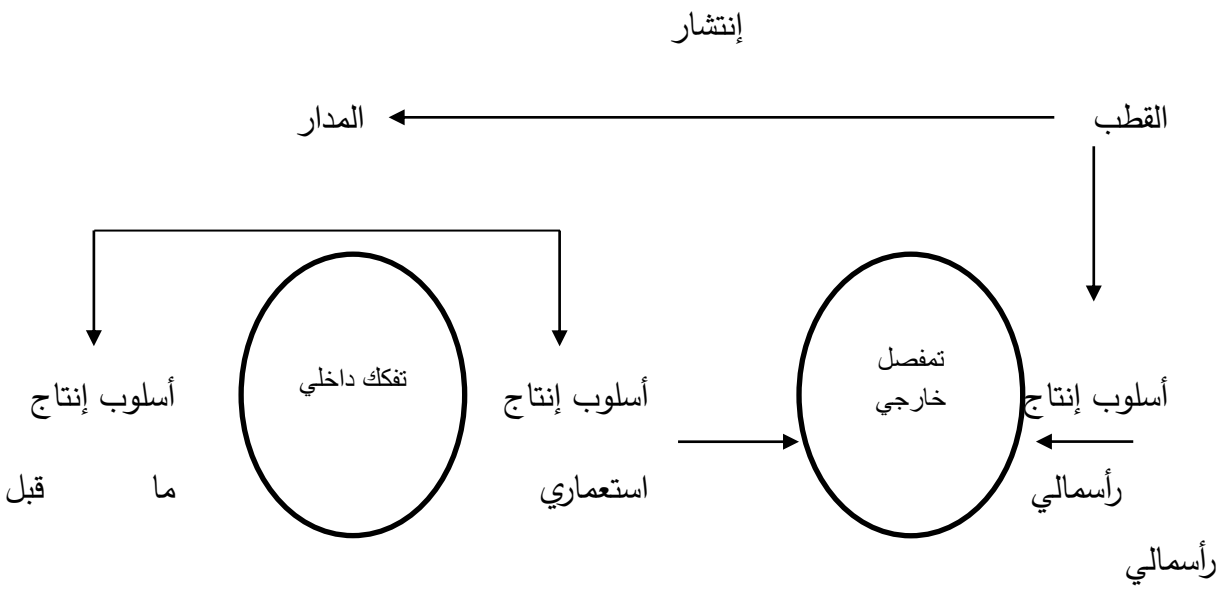

(03) شكل يوضح أثر الإنتشار الرأسمالي على دول المدار .

مقارنة بين أسلوب الإنتاج الرأسمالي وأسلوب الإنتاج الاستعماري :

سمات الأسلوب الرأسمالي	سمات الأسلوب الاستعماري
– الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.	– كذلك.
– المجتمع طبقي.	– كذلك.
– العمل حر.	– غالبا.
– الاستغلال في شكل عمل فائض.	– كذلك.
– السلطة السياسية والاقتصادية وطنية داخلية.	– السلطة السياسية والاقتصادية عالمية خارجية.
– إنفصال السلطة السياسية على السلطة الاقتصادية.	– كذلك.
– العمل الاقتصادي هو الحاسم.	– ليس بالضرورة في المدينة.
– قطب النشاط الاقتصادي هو المدينة.	– كذلك.
– الإنتاج السلعي هو الأساس.	– عدم إعادة الإنتاج الموسع أي عدم تراكمه.
– إعادة الإنتاج الموسع لرأس المال وتراكمه.	– أسلوب إنتاج تابع ومستغل.
– أسلوب إنتاج مستقل ومستغل.	

ويعتبر التمفصل أعلى درجات التبعية حيث أصبحت اقتصاديات المدار تدور في فلك الاقتصاد الرأسمالي المستغل ولا يمكنها الإنفصال عنه خاصة وأن هناك نوع من التقسيم الاجتماعي للعمل بحيث أوكل للمدار استخراج وتصدير الخامات ومختلف المواد الأولية بإتجاه القطب وإسترداد المنتجات المصنعة منه، وبميزان تجاري سلبي إذ لا يتعدى في غالب الأحيان فارق عائدات التصدير 1/10 من ثمن السوق بعد التصنيع ويضاف لهذا الوضع تبعية خاصة في المجال السياسي وهيمنة المؤسسات الدولية والمالية، التي تشكل عقبة أخرى أمام الدول النامية للخروج من التخلف وهذا ما يسمى بالاستعمار الجديد.

الباب الثاني: التنمية

أولا/ مفهوم التنمية

في تحديد مفهوم التنمية أن التنمية عملية ترمي إلى تغيير الأوضاع الاقتصادية, الاجتماعية والثقافية المتردية للمجتمع بما يضمن الحياة الكريمة للإنسان, ويختلف مفهوم التنمية عن المفاهيم الغربية ذات الخلفية الأيديولوجية (الغربية) النمو , التقدم, التحديث والتطور لكونها عمليه ارادیه في تحويل الواقع الاجتماعي فهي تعني بصوره جوهريه: " تقييم كل الطاقات المادية والروحية الكافية في المجتمع المعني المتخلف الراكد وتوجيه هذه الطاقات في سبيل تحرير الفرد والمجتمع من سيطرة القوي الطبيعية والاجتماعية أي تبديل الحالة الاجتماعية الراهنة المتسمة بالتخلف ومظاهر الاستغلال إلى حاله تتسم بالأخوة والعدل والمساواة وبالتالي القضاء على الفقر والجهل والمرض".

ثانيا/ الهوة الثقافية والمنظور السوسيولوجي للتنمية:

يبدو مفهوم الهوة الثقافية مفهوما واقعيا في ظاهره, ايديولوجيا في باطنه, يقترن بالطروحات الغربية الرأسمالية في مناقشتها لأوضاع المجتمعات النامية (التخلف والتنظير للكيفية التي يمكن من خلالها الخروج من دائرة التخلف (التنمية والتحديث, ويتركز هذا الطرح (الايديولوجي) على نقطتين أساسيتين هما:

– إن الغرب بصورة عامة يمثل نموذج وحيدا للتقدم بالقياس إلى كل دول العالم عموما وبلدان أمريكا اللاتينية, أفريقيا وآسيا (العالم الثالث) خاصة.

إن المسافة الموجودة بين المجتمعات المتخلفة والنموذج المتقدم ذات طبيعة اقتصاديه ولا يمكن لهذا الصراع أن يلتئم إلا بالوسائل الاقتصادية متمثلة في الوسائل والأدوات التكنولوجية المادية وما يتلائم معها من قيم غربيه بطبيعة الحال.

أما من الناحية الواقعية فإن الهوة الثقافية تبدو في مظاهر عديدة ومختلفة فهي تمثل التباين بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة ولكن ليس على المستوى الاقتصادي فحسب وإنما كذلك في (المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي)

كما تبدو (الهوة بين الطبقات أو التشكيلات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وكذلك بين المدن والأرياف (عدم تكافؤ الفرص) أو ما يسمى بالهوة الحضارية، وعلى أية حال يمكن الجزم بعمق الهوة بين مجتمعات العالم الثالث والعالم المتقدم , والتي لخصها الدكتور اسماعيل صبري عبد الله في مجلة الطليعة القاهرية الصادرة في نوفمبر 1975, والتي تشمل المؤشرات التالية:

– لا يتعدى دخل العالم الثالث من الدخل العالمي 30% على الرغم من إرتفاع نسبة السكان فيه لأكثر من 70% من سكان المعمورة.

– لا يتعدى ما تحصل عليه الدول المصدرة للمواد الأولية 10% من القيمة النهائية لبيع تلك المنتجات للاستهلاك.

– تقدر نسبة القروض الممنوحة للدول النامية 4% من إجمالي النظام المصرفي العالمي .

– إرتفاع مديونية الدول النامية وخدمة ديونها المقدرة بحوالي 50% من إجمالي معونات التنمية التي تقدمها الدول الصناعية.

– تمركز سلطة القرار في الهيئات الدولية بين الدول الصناعية الكبرى.

– هيمنة الدول الرأسمالية على الإعلام العالمي وخضوع الدول النامية للمناهج التعليمية والفكرية للدول

الصناعية الكبرى.

– إنتشار الفقر، الجوع وسوء التغذية.

– إرتفاع نسبة الأمية لأكثر من 50%

وبالمقارنة يمكن الإطلاع على حجم الفوارق بين المجتمعات النامية والعالم الرأسمالي المتقدم كما تبين هذه المؤشرات الصورة القائمة للهوة الفاصلة والتي تزداد عمقا وإتساعا وتؤثر سلبا على الأوضاع الاجتماعية والثقافية السياسية للمجتمعات النامية.

وعليه فإن الأخذ بمبدأ الهوة الثقافية في بعدها الواقعي قد يكون مدخلا أساسيا في تشخيص أوضاع المجتمعات النامية في المجالات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية خاصة منها السياسية والذي على أساسه

يمكن بناء إستراتيجيات تنموية وما تتضمنه من خطط وبرامج والتي قد تتباين تبعا لظروف كل مجتمع على حدة خاصة فيما تعلق بتحديد الأولويات.

ثالثا/ نظريات التنمية:

1- الاتجاهات الكلاسيكية للتنمية:

ويتمثل في الماركسية الكلاسيكية والاتجاه المثالي ل "ماكس فيبر" :

أ- **الماركسية الكلاسيكية:** تؤكد على أن الوضع الاقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الاجتماعية والسياسية والدينية والفكرية, ويعتمد عل وسائل الإنتاج التي هي الأدوات التي يستخدمها الناس في إنتاج حاجاتهم وحسب ماركس المجتمعات مرت بمراحل متعاقبة عبر التاريخ وهي:

المشاغبة، البدائية، العبودية، الإقطاعية والاشتراكية التي تأتي بعد زوال الرأسمالية وتتحقق التنمية بوصول البشرية إلى مجتمع لا صراع فيه ولا طبقات ولا ملكيه لوسائل الإنتاج (إسماعيل قيرة وعلي غربي، 2001، ص 20- 21).

ويعتمد ما على تصور خاطئ للصراع وتطبيق المنهج الجدلي على التحولات الاجتماعية والسياسية في المجتمع وعلى التفسير الاقتصادي للتاريخ فالاقتصاد عند ماركس هو محرك المجتمعات والصراع الطبقي هو القوة الدافعة للتقدم في العالم على مدى تاريخ الإنسان.

فهو ينطلق من أن البناء المادي للمجتمع (موارده الطبيعية والبشرية) هو الذي يحدد ماهية البناء الفوقي للمجتمع أي يحدد أفكار وفلسفة ودين وقيم المجتمع, فإذا تغير البناء المادي فإنه سيترك إنعكاساته وآثاره على البناء الفوقي وبالتالي يتغير البناء الاجتماعي من نمط الى اخر ويدخل المجتمع في مرحلة حضاريه تاريخية لم يشهدها من قبل (محمد محمود الجوهري، 2001، ص 226).

ب-الإتجاه المثالي في تفسير التنمية:

اهتم الماكس فيبر" بدراسة العلاقة بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية بتحليل العلاقة بين البروتستانية الرأسمالية الحديثة التي تستند حسب رايه الى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد الذي تتم إدارته وفقا للمبادئ العلمية التي تتطلب أفراد يتوفرون على العقيدة البروتستانية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات علمية, فقد دافع عن فلسفة الأديان (خاصة البروتستانية) التي تدعو إلى

إبتغاء الكسب المثمر وتنمية الرأسمالية دوافع سيكولوجية ومبادئ أخلاقية (مثل الادخار والاستثمار وعدم التبذير وحب العمل وتمجيده), فهذا المذهب خلق ما يسمى بأخلاق المهنة " (محمد محمود الجوهري، 2001، ص 228).

ورغم إسهامات ماكس فيبر القيمة إلا أنه وجهت إليه العديد من الإنتقادات منها إفتقار تفسيراته إلى الصدق الإمبريقي خاصة حينما أقر بأن البروتستان دون غيرهم يتميزون بالرشد والكفاءة الاقتصادية, كما أن التاريخ يبين أن الحركة البروتيستانية جاءت بعد الإنتعاش الاقتصادي لأوروبا سببا في النهضة الأوروبية في المجال الاقتصادي وتطور الرأسمالية وليست العوامل الدينية. (عبد الحكيم عمار نابي، 2014، ص295)

يمكن القول بأن على الرغم من الإنتقادات التي وجهت لهذه النظرية إلا أنها قد أفادت في القاء الضوء على الدور الذي تلعبه القيم الروحية والدينية والتأكيد على أن هذه القيم تمثل مطلبا ضروريا في متطلبات التنمية, لكن السبب الديني ليس هو العامل الوحيد لتفسير ظهور الرأسمالية بل هناك أسباب أخرى من بينها العوامل الاقتصادية نفسها.

المجتمعات المتقدمة الحديثة وتكون مسيرة التنمية في دول العالم الثالث المماثلة لمسيرة التنمية في الدول الأوروبية, وأن مجرد تصنيف الدول إلى متقدمة ومتخلفة في سلم التقدم الاجتماعي يعتبر نظرية سطحية وتحويل هذه النظرة إلى مفاهيم نظرية يعني إحلال التفسير الإحصائي محل التفسير التاريخي العلمي القضايا التنمية ومشكلاتها.

حيث يكشف لنا الواقع المعاش أن جميع الدول المتخلفة التي صارت في نفس طريق الدول المتقدمة لم تحقق أي تنمية أو تقدم يذكر بل ظلت تعاني من نفس عوامل التخلف كنقص الموارد وإنتشار البطالة والأمية وتدني الأحوال الصحية والتعلمية للأفراد.

2- الإتجاه التطوري المحدث:

ظهرت خلال السنوات الأخيرة محاولات عديده لإحياء النظرية التطورية الكلاسيكية والاستفادة منها في دراسة الدول النامية, ومن أهم نماذج هذا الإتجاه هما نموذج "تالكوت بارسونز"، ونموذج "والت روستو" ونموذج تالكوت بارسونز. (محمد محمود الجوهري، 2001، ص 249 - 250).

ذهب إلى أن التطورية تهدف إلى زيادة القدرة التكيفية للمجتمع وتنشأ هذه العملية من عملية الإنتشار الثقافي، وحدد ثلاث مستويات تطوريه تبين كل منها وجود مجتمعات متنوعة وهي:

– **المرحلة الأولى:** تتمثل في المجتمع البدائي الذي يتميز بأن الدين وروابط القرابة يلعبان دورا بالغ الأهمية, ويأتي بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة يشير إلى المجتمعات تخضع للتدرج الاجتماعي وتنظيما سياسيا يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبيا.

– **المرحلة المتطورة الثانية:** (الوسطية) تضم نمطين أو فرعين من المجتمعات:

– **مجتمعات قديمة:** تتميز بوجود تعليم حرفي (تعليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة المؤسسة الدينية في المجتمع.

– نموذج متقدم من المجتمعات القديمة يكون فيه أفراد الطبقة العليا على درجة عالية من التعليم .

– المرحلة الثالثة (المتقدمة): فتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة وبالتالي فإن "بارسونز" كغيره من المتطورين اهتم بعصر مراحل تطورية معينة مرت بها المجتمعات البشرية. (عبد الرحيم تمام أبو كريشة، 2003، ص 76 – 77)

3– الإتجاهات الحديثة للتنمية:

تنقسم الإتجاهات الحديثة إلى الإتجاه الإنتشاري والإتجاه السلوكي إتجاه النماذج والمؤشرات وإتجاه المكانة الدولية.

أ– إتجاه النماذج والمؤشرات:

يعد هذا الإتجاه من أكثر الإتجاهات النظرية شيوعا في دراسة الدول النامية, من أبرز ممثليه

"سيمور ليست"، "ماريو ليفي"، "بيد هوسيليتز" ، " تالكوت بارسونز" و"جالتونج". تتمثل الإجراءات المنهجية التي يتبعها هذا الاتجاه في ما يلي: (محمد محمود الجوهري، 2001، ص 235 – 239).

– تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها مؤشرات أو نماذج مثالية.

– تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتخلف وتتم عملية التنمية المراد إحداثها أو التي تحدث بالفعل من خلال صياغة نموذج بتغيير خصائص التخلف بالخصائص العامة للمجتمع المتقدم وعلى هذا

الأساس يتحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهناك إسهامات سوسيولوجية عديدة تعبر عن الشكل الكيفي لتحليل التنمية من أهمها أعمال "تالكوت بارسونز" الذي وضع بدائل تضمنت أنماط من الإتجاهات والسلوكيات المتقابلة, بعضها يميز المجتمعات المتقدمة وبعضها الآخر خاص بالمجتمعات المتخلفة, وتتمثل هذه البدائل الثنائية في خمسه أزواج وهي الوجدانية مقابل الحياد الوجداني والمصلحة الذاتية مقابل مصالح الجماعة, والعمومية مقابل الخصوصية والإنتشار مقابل التخصص وأخيرا النسبية النوعية) مقابل الأداء (الإنجاز), مع الإشارة إلى أن مؤشرات الصف الأول هي خاصة بالمجتمعات التقليدية المتخلفة وما يقابلها هي مؤشرات خاصة بالمجتمعات المتقدمة.

- نموذج "والت روستو":

قسم روستو المجتمعات من حيث مراحل نموها الاقتصادي إلى خمسة مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى:** " تتمثل في المجتمع التقليدي: تتسم المجتمعات في هذه المرحلة بكونها مجتمعات زراعية قائمة على أساس روابط عائلية وقبلية وتغلب عليها المواقف القدرية, وتتوفر هذه المجتمعات على بيانات اجتماعية تدريجية لا تسمح في مجالها بالحراك الاجتماعي ذلك لأن روابط العائلة والعشيرة تلعب دورا تنظيميا مركزيا, كما أن الطابع المميز للمجتمع في هذه المرحلة زراعي وإمكانيات المجتمع في إنتاج سلع محدودة ". (عبد الرحيم تمام أبو كريشة، 2003، ص 78)

- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة تهيئة شروط الانطلاق:" تبرز الملامح والشروط الأولية للانطلاق أو الإقلاع من قيود التقليدية وأهم ما يميز هذه أن المجتمع يصبح مهيئا للاستفادة من ثمرات العلم الحديث, وتتمثل الظروف المساعدة للتهيؤ للانطلاق في حدود تغيير في إتجاهات الأفراد نحو معايير القيم وتقييم الأفراد بالنظر إلى أعمالهم وإنجازاتهم لا إلى إنتماءاتهم الطبقية كما تحدث زيادة سريعة في مجال الإنتاج الزراعي والصناعات الاستخراجية وتبرز طبقه داعمة للتجديد . (عبد الرحيم تمام أبو كريشة،2003، ص 78)

- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة الانطلاق:" تتسم بالتغلب على عوائق النمو المقاومة التقليدية بحيث يصبح التقدم هو الأمر الطبيعي للمجتمع وتظهر في هذه المرحلة جماعة تعتبر قضية التحديث الاقتصادي قضية جدلية, والسمة المميزة لهذة المرحلة تتمثل في النمو السريع لكل من الصناعة والزراعة

مع الزيادة في تراكم رأس المال ويحدث الانطلاق بوجود دافع قوي يأخذ شكل ثورة سياسية تؤثر في البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي القائم ". (عبد الرحيم تمام أبو كريشة، 2003، ص 79-80)

- **المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة النضج (الإكتمال): " تتسم بنمو الإنتاج بصوره أسرع من زيادة السكان وإرتفاع الدخل القومي نسبيا وكذلك التطور البارز للصناعات وخاصة الثقيلة منها وبروز فروع جديدة للإنتاج ويتجه المجتمع باقتصاده نحو التصدير للخارج وتصاحب المجتمع في هذه المرحلة تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية حيث تنخفض نسبة العاملين بالزراعة وتنتقل القيادة من أصحاب الملكية الخاصة إلى المديرين الأكفاء." (عبد الرحيم تمام أبو كريشة، 2003، ص 79-80)

- **المرحلة الخامسة:** وهي مرحلة الاستهلاك الوفير:" يتجه المجتمع فيها إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية ويرتفع فيها العرض بنسب عالية, ومن أهم مظاهر هذه المرحلة هو سيادة دولة الرفاهية مع فرض الضرائب لتذويب الفوارق الطبقية. وعليه نلاحظ بأن نظرية "روستو" لا توضح كيفية الإنتقال من مرحلة لأخرى ولهذا فهي لا تقدم فهم واقعي وحقيقي لواقع الدول النامية. (عبد الرحيم تمام أبو كريشة، 2003، ص 79-80)

ب - إتجاه الإنتشار الثقافي الحضري :

يؤكد أصحاب هذا الإتجاه بأن التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي لا يمكن تحقيقها في الدول النامية إلا إذا ترافقت شروط إنتقال أو إنتشار عناصر مادية وثقافية في الدول الغربية المتقدمة إلى الدول النامية وعلى هذه الأخيرة أن تشهد عملية تثقيفية إذا أرادت تحقيق التنمية ويتم هذا الإنتقال عبر مراحل ومستويات معينة حيث يبدأ الإنتقال من عواصم الدول الغربية إلى عواصم الدول النامية وحسب تصور هذا الإتجاه أو الإنتقال يتجلى في العناصر المادية والثقافية معبرة عن نفسها في ثلاث عناصر أساسية وهي: تدفق رؤوس الأموال - نقل التكنولوجيا - نشر وترويج النظم الاجتماعية الاقتصادية والثقافية.

هذا الإتجاه هو عبارة عن صورة خاصة من صور نمو المجتمع وهي عملية ردم الثغرة القائمة بين مستوى نمو المجتمع التقليدي أو بعض من مجالات حياته وبين الصور الأخرى الأكثر تقدما وحداثة التي إتبعتها المجتمعات الأكثر عقلانية ورشادا والتي تتميز بأنها أكثر إنتاجية وذات منفعة وبالتالي فإن هذه

النظرية الإنتشارية تهدف لتحطيم الثقافات وبناها التقليدية.

ومن أهم الإنتقادات الموجهة لهذا الإتجاه أن الدعوة إلى الإنتشار تعتبر مغالطة كبيرة على اعتبار أنه لا يمكن تكرار نفس تجربة البلدان المتقدمة في مجتمعات أخرى لها خصوصياتها التاريخية والثقافية. (حربي سميرة، 2016-2017، ص 39 -40)

ج - الإتجاه السلوكي أو النفسي:

نذكر من أهم رواد هذا المدخل" دفيد ماكيلاند"، "دانييل ليزر" ، " إفرت هيجن" و" شوميتز"

ويؤكد هذا الإتجاه على أهمية دراسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ضوء الخصائص النفسية والسيكولوجية لأفراد المجتمع, لأنها ترتبط بدرجة كبيرة بمدى تغيير قيمهم وسلوكياتهم التي تتنافى مع أهدافها, إن الشخصية النمطية السائدة في المجتمعات المتخلفة هي شخصية غير فعالة وتسلطية مما يؤدي إلى المحافظة على بنائها الاجتماعي الذي يعتمد على المكانات المكتسبة, فإن متطلبات التنمية تعتمد على الشخصية الفردية التي تتميز بصفات معينة حيث أن المجتمعات المتقدمة (وفق هذا الإتجاه) وجد بها عدد كبير من الأفراد الذين يتصفون بالطموح والإبتكار والرغبة في العمل والقدرة على الإنجاز .

بالرغم من اعتماد التنمية على العوامل المادية إلا أنها عاجزة وحدها على تحقيقها إن لم تتوفر مختلف الأفكار والقيم الثقافية والاجتماعية التي تتكامل في ما بينها لأحداث التغير الاجتماعي المرغوب. (حربي سميرة، 2016-2017، ص 40 -41)

د- إتجاه المكانة الدولية:

إن النظام الدولي القائم على القطبية الثنائية بدأ يخلي السبيل لنظام الأقطاب المتعددة وهذا ببروز قوي اقتصادية عسكرية وسياسية عظمى وبدأت دول العالم الثالث تقتنع بضرورة إنتاجها لسياسة عدم الإنحياز والحياد الإيجابي بعد أن تكونت لديها قناعات راسخة وشعور بالارتباك في نوعية القوى الكبرى وإستطاعت الدول غير المنحازة من أن تعقد أواصر الصداقة والتعاون في مختلف ما تمليه عليها مصالحها القومية ولتحقيق أمنها والحفاظ على استقلاليتها وتحاشي المواجهة المفتوحة مع الدول الكبرى التي يمكن أن تشكل تهديدا مباشرا أو غير مباشر لأمنها.

فلقد ذهب" بارسونز" إلى أن الإستقطاب بعد الخاصية الأساسية التي تميز المجتمع الدولي المعاصر والذي يحدث بين ما يطلق عليه بالعالم الحر والكتلة الشيوعية وأن الإطار الإيديولوجي يفترض وجود إطار مرجعي مشترك تتخذ فيه الاختلافات الإيديولوجية معنى ودلالة.

ولقد قدم الاجوتس" إطارا تصوريا على فكره أساسية هي أن المجتمعات القومية تشكل نسقا اجتماعيا دوليا وأن هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق أوضاعا مختلفة يمكن ترتيبها أو تدريجها في ضوء المركز الاقتصادي والقوة والهيبة. (حربي سميرة، 2016-2017، ص 41 -42).